

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية



تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية

إعداد:
الأمانة العامة للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية
29 سي، ريزال مارغ،
ديبلماتيك انكليف، تشاناكيابوري،
نيودلهي – 110021
(الهند)

تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية

المحتويات

4	أولاً. مقدمة
5	ثانياً. استعراض برنامج عمل آكو في الدورة السنوية السادسة والخمسين لآكو
6	ثالثاً. الأنشطة المنفذة منذ الدورة السنوية الخامسة والخمسين لآكو
6	أ. الدورة الثامنة والستون للجنة القانون الدولي، جنيف، 22 حزيران/يونيو 2016
7	ب. دورة احتفالية و إصدار كتاب طاولة القهوة، 4 آب / أغسطس 2016
7	ج. الدورة الثانية لبرنامج الصين - آكو للتبادل والبحث في القانون الدولي، جامعة الصين للعلوم السياسية والقانون، جمهورية الصين الشعبية، 29 آب / أغسطس 2016
8	د. اتفاقية التعاون بين آكو ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، بكين، جمهورية الصين الشعبية، 1 أيلول / سبتمبر 2016
9	هـ. مسابقة المحكمة الجدلية للذكرى السادسة عشر لهنري دونانت (جولة الهند)، والجمعية الهندية للقانون الدولي، نيو دلهي، الهند، 22-25 أيلول / سبتمبر عام 2016
9	و. اجتماعات المستشارين القانونيين في آكو، نيويورك، 25 تشرين الأول / أكتوبر و 2 تشرين الثاني / نوفمبر 2016 ...
10	ز. زيارة مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، (CRCICA) في القاهرة، مصر، 14 تشرين الثاني / نوفمبر 2016
10	ح. افتتاح "مركز نيروبي للتحكيم الدولي" (NCIA)، نيروبي، كينيا، من 4 إلى 6 كانون الأول / ديسمبر 2016
11	ط. يوم دستور آكو وذكراه السنوية الستون، نيودلهي، الهند، 9 كانون الأول / ديسمبر 2016
11	ي. مذكرة تفاهم بين آكو وجامعة الصين للعلوم السياسية والقانونية (CUPL)، نيودلهي، الهند، 19 كانون الأول / ديسمبر 2016
12	ك. الدورة الثنوية السادسة لتسوية المنازعات في القانون الدولي، الجمعية الهندية للقانون الدولي، نيو دلهي، الهند، 29-30 كانون الأول / ديسمبر عام 2016
12	ل. الزيارة الرسمية لسعادة البروفسور كينيدي جاستورن إلى اليابان، 31 كانون الثاني / يناير - 7 شباط / فبراير عام 2017
13	م. الاجتماع الثاني لفريق العمل في القانون الدولي في الفضاء الافتراضي، مقر آكو، نيو دلهي، الهند، 09-10 شباط / فبراير عام 2017
14	رابعاً. لمحة عامة عن الأمانة
14	أ. الأمانة
15	ب. بعثة المراقبة الدائمة لآكو في مقرات الأمم المتحدة
16	ج. مركز البحوث والتدريب
16	خامساً. الوضع المالي لآكو ومشروع الميزانية لعام 2018م
16	أ. الوضع المالي

17	ب. الميزانية المقترحة لعام 2018.....
19	سادساً. الخطوات المتخذة لتعزيز ألكو.....
19	أ. تعزيز الموارد البشرية في الأمانة العامة لألكو.....
19	ب. العضوية.....
20	ج. الإجراءات لتحسين الوضع المالي لألكو.....
21	د. زيادة العضوية ألكو.....
22	سابعاً. خطة العمل المستقبلية.....
22	أ. المشاريع التنظيمية والفنية لألكو والآثار المالية المترتبة عليها بدءاً من 2018.....
23	ب. إقامة التعاون مع المؤسسات التعليمية / الأكاديمية.....
23	ج. توسيع مشاريع التدريب في ألكو.....
24	د. عقد المؤتمر الحقوقيين الشباب.....
24	هـ. تحسين الموقع الإلكتروني لألكو.....
24	و. المشاركة في الاجتماعات الدولية.....
25	ز. برامج بناء القدرات.....
25	ح. تعزيز المكتبة.....
25	ي. المنشورات.....
25	ك. تبسيط قوانين النظام الأساسي لألكو والأنظمة الإدارية والمالية والأنظمة الخاصة بموظفي ألكو.....
26	ل. الدورات السنوية.....
26	م. مجموعة الشخصيات البارزة (EPG).....
26	ن. جدول الأعمال الموضوعي لألكو.....
27	س. مشاريع القوانين النموذجية والمبادئ التوجيهية.....
27	ع. التمويل على أساس المشاريع.....
27	ف. تعزيز الوحدة العربية.....
27	ص. الأعضاء.....
28	ثامناً. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى وبخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.....
28	أ. التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية والإفريقية.....
28	ب. تعزيز التعاون مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.....
29	تاسعاً. ملاحظات ختامية.....
31	الملحق الأول.....
32	الملحق الثاني.....

تقرير الأمين العام عن عمل المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية

أولاً. مقدمة

1. إنها مسألة امتياز وشرف للأمين العام سعادة البروفسور كينيدي جاستورن، أن يقدم تقريره الأول إلى الدول الأعضاء بشأن المسائل الإدارية والتنظيمية والفنية وفقاً للقاعدة 20 (7) من القواعد القانونية للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية (آلكو). يغطي هذا التقرير النشاطات منذ اختتام الدورة السنوية الخامسة والخمسون حتى بداية شهر آذار/مارس عام 2017.

2. تجدر الإشارة إلى أنه تم عقد الدورة السنوية الخامسة والخمسون للمنظمة في المقر في نيودلهي، الهند خلال الفترة من 17 حتى 20 أيار/مايو 2016 كما تم عقد انتخابات الأمين العام الجديد فيه. إن الأستاذ الدكتور جاستورن صاحب امتياز لكي يتم انتخابه بالإجماع بصفته الأمين العام السادس لآلكو لمدة أربع سنوات والتي بدأت في 15 آب/أغسطس 2016

3. في البداية، يود الأمين العام أن يشكر الدول الأعضاء لوضعها الثقة في قيادته ولإعطائه هذه الفرصة للعمل من أجل تعزيز التضامن الآسيوي الأفريقي في الشؤون القانونية الدولية. كما يود أن يعرب عن امتنانه لسعادة الدكتور في.دي.شارما، رئيس الدورة السنوية الخامسة والخمسون والرئيس التنفيذي للقسم القانوني والمعاهدات في وزارة الشؤون الخارجية في حكومة الهند، وسعادة السيد سامويل بانين يالي، نائب الرئيس والمفوض السامي لغانا في الهند للتوجيهات القيمة في إنجاز التفويض الموكل إليهما في المنظمة.

4. لقد شهدت المنظمة في العام الماضي دورة سنوية ناجحة أخرى والتي عُقدت في نيودلهي، مقر المنظمة، بمشاركة من 39 دولة عضو و 3 مراكز تحكيم إقليمية و 3 دول غير أعضاء غير ومنظمة دولية واحدة. تم تأسيس آلكو في عام 1956 واحتفلت المنظمة بالذكرى السنوية الستون في عام 2016 من خلال اعتماد إعلان نيودلهي على إحياء الذكرى السنوية الستون لآلكو. وبالإضافة إلى ذلك تم وضع نتائج اجتماعات مجموعة الشخصيات البارزة في اهتمام الدول الأعضاء، والموصى بها من بين القواعد والإجراءات الأساسية التي قد تتخذها المنظمة للبناء على صرحها الحالي المشهود به، من حيث تقديم خدمات استشارية قيمة لدولها الأعضاء، في مجال القانون الدولي، وعلى بعض المسائل الأكثر أهمية وإلحاحاً ذات الاهتمام المشترك.

5. يُقسم التقرير الحالي إلى سبعة أقسام. بصرف النظر عن المقدمة الموجزة والملاحظات الختامية، يحتوي التقرير على: (1) استعراض برنامج عمل آلكو في الدورة السنوية السادسة والخمسون. (2) الأنشطة المنفذة منذ الدورة السنوية الخامسة والخمسون لآلكو. (3) لمحة عامة عن الأمانة؛ (4) الوضع المالي لآلكو و مشروع ميزانية 2018. (5) الخطوات المتخذة لتنشيط وتعزيز آلكو. (6) خطة العمل المستقبلية (7) تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى.

ثانياً. استعراض برنامج عمل ألكو في الدورة السنوية السادسة والخمسين لآلكو

6. يضم برنامج عمل ألكو ما يلي: (أولاً) متابعة عمل لجنة القانون الدولي. (ثانياً) الموضوعات التي وضعت على جدول الأعمال المرجعي من قبل دولة عضو. و (ثالثاً) المواضيع الموضوعة على مبادرة الأمين العام سو موتو. حالياً، هناك 16 بنداً على برنامج عمل ألكو، وهي:

- تقرير عن المسائل المتعلقة بعمل لجنة القانون الدولي
- قانون البحار
- وضع ومعاملة اللاجئين
- انتهاكات القانون الدولي في فلسطين وفي الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل وغيرها من المسائل القانونية الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين.
- الحماية القانونية للعمال المهاجرين
- تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود: العقوبات المفروضة على الأطراف الثالثة
- التطرف العنيف والإرهاب (الجوانب القانونية)¹
- وضع أسس التعاون لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال
- المحكمة الجنائية الدولية: التطورات الأخيرة
- البيئة والتنمية المستدامة
- التحديات في مكافحة الفساد: دور اتفاقية الأمم المتحدة في مكافحة الفساد
- تقرير حول عمل لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي والمنظمات الدولية الأخرى في مجال قانون التجارة الدولية
- منظمة التجارة العالمية باعتبارها اتفاق نموذجي ومدونة مسكوكية للتجارة العالمية.
- أشكال التعبير الفولكلوري والحماية الدولية لها
- إدارة الأزمة المالية العالمية: تبادل الخبرات
- القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني

7. تجدر الإشارة إلى أنه منذ الدورة السنوية الثانية والأربعون (سيؤول، جمهورية كوريا، 2003) اعتمدت المنظمة سياسة ترشيح بنود جدول الأعمال. ومن باب الالتزام بهذه السياسة، فإنه من بين البنود الستة عشر المذكورة أعلاه، تم وضع

¹ تم وضع البند المعنون "الإرهاب الدولي" على جدول أعمال الدورة الأربعون لآلكو التي عُقدت في نيودلهي في الفترة من عام 2001، بناء على الإشارة التي أدلت بها حكومة الهند. وقد لوحظ أن دراسة هذا البند في ألكو من شأنه أن يكون مفيداً ومناسباً في سياق المفاوضات الجارية في اللجنة المخصصة التابعة للأمم المتحدة بشأن صياغة اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. يتداخل التصعيد الأخير في أعمال التطرف العنيف التي ترتكبها الجهات الفاعلة غير الحكومية بشكل وثيق مع الإرهاب العابر للحدود. وفي تأكيد لهذا الإدراك وافقت الدول الأعضاء على التداول بشأن الآثار القانونية المترتبة على التطرف العنيف ومظاهره في الدورة السنوية الثالثة والخمسون التي عُقدت في طهران في عام 2014.

البنود القليلة المعتمدة على العلاقة الحالية للموضوع على جدول أعمال الدورة السنوية. وبالتالي فإن القائمة المختصرة لمواضيع الدورة السادسة والخمسون هي:

- وضع ومعاملة اللاجئين
- انتهاكات القانون الدولي في فلسطين وفي الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل وغيرها من المسائل القانونية الدولية ذات الصلة بقضية فلسطين.
- التطرف العنيف والإرهاب (الجوانب القانونية)
- القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني

8. وبالإضافة إلى ذلك ووفقاً للممارسة المتبعة منذ وقت طويل، هناك اجتماعات خاصة لمدة يومين ونصف على البندين التاليين على جدول الأعمال وهما: - (أولاً) " بنود مختارة على جدول أعمال لجنة القانون الدولي" و (ثانياً) "المحكمة الجنائية الدولية: التطورات الأخيرة (المشروعية، بموجب القانون الدولي، من سلطة مجلس الأمن الدولي إلى إحالة القضايا و / أو الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة 13 (ب) من نظام روما الأساسي، 1998 وغيرها من القضايا ذات الصلة) " حيث يجري عقدها أيضاً بالتزامن مع الدورة السنوية السادسة والخمسون.

9. منذ الدورة السنوية التاسعة والأربعون (دار السلام، تنزانيا، 2010)، يتم نشر بنود جدول الأعمال غير المتداولة في مجلد واحد والذي يوضع أيضاً في اهتمام الدول الأعضاء. خلال السنوات العديدة الماضية، أصرت الدول الأعضاء على تدابير التقشف المعتمدة من قبل المنظمة، بما في ذلك خفض التكاليف على منشوراتها. وفقاً لهذه الملاحظة، فإنه منذ الدورة السنوية الثالثة والخمسون لم تقم الأمانة بنشر التقرير عن بنود جدول الأعمال غير المتداولة. ونتيجة لذلك، لن تتم مناقشة مشاريع القرارات بشأن بنود جدول الأعمال غير المتداولة كذلك. على أية حال وفي المستقبل، عندما يتم أخذ بند ما على أنه متداول، سيتم اتخاذ الاجراءات الضرورية.

ثالثاً. الأنشطة المنفذة منذ الدورة السنوية الخامسة والخمسون لآكو

أ. الدورة الثامنة والستون للجنة القانون الدولي، جنيف، 22 حزيران/يونيو 2016م

10. برغم أن من المتعارف عليه مشاركة الأمين العام في الدورة السنوية للجنة القانون الدولي (ILC)، وذلك بسبب ارتباطاته الدولية السابقة، سعادة البروفسور رحمت محمد، لم يتمكن الأمين العام التالي من حضور الدورة الثامنة والستين للجنة القانون الدولي. على أية حال، تم تقديم بيانه حسب الأصول إلى لجنة القانون الدولي وتمت تلاوته خلال الدورة. لقد ركز البيان

في المقام الأول على (1) حماية الغلاف الجوي. (2) الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية و(3) المبادئ التي تشكل معايير القانون الدولي، والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في ألكو حول هذه الموضوعات.

ب. دورة احتفالية و إصدار كتاب طاولة القهوة، 4 آب / أغسطس 2016م

11. أجرى الأمين العام السابق سعادة البروفسور رحمت محمد جلسة احتفالية في مقر ألكو وذلك قبل انقضاء فترة ولايته لتقديم "مذكرة تسليم" والتي تضم الوثائق الفنية والتنظيمية للمنظمة، إلى الأمين العام المنتخب سعادة البروفسور كينيدي جاستورن. ترأس الدورة سعادة الدكتور في.دي شارما الرئيس التنفيذي للقسم القانوني والمعاهدات في وزارة الشؤون الخارجية في حكومة الهند، وسعادة السيد سامويل بي يالي، المفوض السامي لغانا إلى الهند ورئيس ونائب رئيس الدورة السنوية الخامسة والخمسون لألكو. وحضر الاجتماع ممثلون عن 28 دولة عضو في ألكو، بما في ذلك العديد من السفراء ومفوضين ساميين وقائمين بالأعمال. تم أيضاً إصدار كتاب طاولة القهوة لإحياء الذكرى السنوية الستون للمنظمة.

ج. الدورة الثانية لبرنامج الصين - ألكو للتبادل والبحث في القانون الدولي، جامعة الصين للعلوم السياسية والقانون، جمهورية الصين الشعبية، 29 آب / أغسطس 2016م

12. عُقدت الدورة الثانية لبرنامج الصين - ألكو للتبادل والبحث في القانون الدولي (CAERP) في جامعة الصين للعلوم السياسية والقانونية (CUPL) في بكين، جمهورية الصين الشعبية من 29 آب / أغسطس - 16 أيلول / سبتمبر عام 2016. وشهدت الدورة التي استمرت لثلاثة أسابيع مشاركة مجموعة من 37 متدرباً والذين يضمون دبلوماسيين وأعضاء الشؤون الخارجية في الحكومات المعنية ووزراء عدل من 34 دولة من الدول الأعضاء في ألكو والأمانة العامة لألكو. لقد كان من بين المدعوين لحضور برنامج التدريب الموظف القانوني الرئيسي السيدة أنورادا باكشي والموظف القانوني السيد شيف فيشاناثان وهما عضوان من الأمانة العامة لألكو حيث تمت دعوتهما كمشاركين.

13. لقد تمت دعوة الأمين العام لألكو سعادة البروفسور كينيدي جاستورن من قبل حكومة جمهورية الصين الشعبية لحضور حفل افتتاح الدورة الثانية لبرنامج البحث والتبادل بين الصين وألكو (CAERP)، حيث ألقى خطابه بصفته الأمين العام لألكو. لقد تحدث الأمين العام في خطابه حول العلاقة المثمرة بين جمهورية الصين الشعبية وألكو، وكذلك على أهمية المبادرات مثل CAERP لتطوير القانون الدولي في المناطق الآسيوية والإفريقية فضلاً عن بناء القدرة في القانون الدولي بين الدول الأعضاء في ألكو. كما ألقى أيضاً في حفل الافتتاح كلمات كل من سعادة السيد جاو فينغ، الممثل الخاص (البيئة)، من وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية الصين الشعبية، والبروفيسور هوانغ جين، مستشار جامعة الصين للعلوم السياسية والقانونية CUPL. بالإضافة إلى ذلك، تم إلقاء كلمتين من قبل اثنين من ممثلي المشاركين في البرنامج؛ السيدة أنورادا باكشي الموظف القانوني الرئيسي لألكو، والسيد ماكولي ايدو وليامز، المدير المساعد للشؤون القانونية في وزارة العدل في نيجيريا.

14. على مدى ثلاثة أسابيع مكثفة، حضر المتدربون محاضرات من قبل باحثين وممارسين للقانون الدولي معروفين عالمياً، وذلك حول مجموعة واسعة من المواضيع في كل من القانون الدولي العام والخاص والتي تغطي الجوانب النظرية والعملية لمجموعة من القضايا المتنوعة والمعاصرة مثل: "سيادة القانون"، "دور قانون البرمجيات"، "التحكيم والاستثمار التجاري الدولي" و "آلية تسوية المنازعات في إطار قانون البحار" و "قانون الطيران المدني الدولي" و "عودة الثقافية الآثار بموجب القانون الدولي" و "إدارة تغير المناخ"، وغيرها الكثير. في المجموع، تم تغطية 18 موضوعاً مختلفاً من قبل محاضرون بارزون سواء على المستويين الدولي ومن جامعة الصين للعلوم السياسية والقانونية. قام البروفسور كينيدي جاستورن بإلقاء خطابه الافتتاحي في 29 آب / أغسطس عام 2016، وقدم عرضاً قصيراً عن أهمية سيادة القانون في الشؤون الدولية.

15. لقد تم تلقي مبادرة برنامج البحث والتبادل بين الصين وآكو - الذي تم إعداده وتنفيذه بكفاءة عالية من قبل وزارة الشؤون الخارجية لجمهورية الصين الشعبية بالتعاون مع مختلف الجامعات في جمهورية الصين الشعبية وأمانة آكو - بشكل جيد جداً من قبل جميع المتدربين المشاركين، والذين اعتبروا البرنامج منصة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في آكو على المستوى الأكاديمي والمهني والفكري، وكخطوة حيوية نحو تحسين بناء القدرات في مجال القانون الدولي لدول المنطقة الأورو-آسيوية.

د. اتفاقية التعاون بين آكو ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص، بكين، جمهورية الصين الشعبية، 1 أيلول / سبتمبر 2016م

16. في 1 أيلول / سبتمبر عام 2016، وقع الأمين العام سعادة البروفسور كينيدي جاستورن والأمين العام لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص (HCCH) سعادة الدكتور كريستوف برناسكوني، اتفاقية تعاون بين منظماتها في بكين، جمهورية الصين الشعبية. لقد كان كل من سعادة البروفسور جاستورن وسعادة الدكتور برناسكوني في بكين لإلقاء محاضرات في دورة التدريب الثانية في برنامج البحث والتبادل بين الصين وآكو (CAERP). وفقاً لهذا الاتفاق، اتفق الجانبان على تعزيز تبادل المعلومات وتبادل وجهات النظر وفقاً للقواعد ذات الصلة، وتعزيز التعاون من أجل رفع مستوى الوعي في اتفاقيات لاهاي، وتسهيل الوصول إلى برامج التدريب، الخ.

17. إن مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص (HCCH) هو منظمة حكومية دولية، ويتوضع مقرها في لاهاي، هولندا، وتضم حالياً 80 دولة عضو ومنظمة عضو واحدة - الاتحاد الأوروبي. يعمل مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص دور الهيئة الإدارية لـ 38 معاهدة واتفاقية متعددة الأطراف بشأن القانون الدولي الخاص، بما في ذلك اتفاقية لاهاي اللاغية لشرط التصديق على الوثائق العامة الأجنبية (اتفاقية التصديق)، واتفاقية الخدمة خارج الوثائق القضائية وغير القضائية في المسائل المدنية أو التجارية (اتفاقية خدمة لاهاي) واتفاقية لاهاي بشأن حماية الأطفال والتعاون في مجال التبني عبر البلدان (اتفاقية اعتماد لاهاي).

هـ. مسابقة المحكمة الجدلية للذكرى السادسة عشر لهنري دونانت (جولة الهند)، والجمعية الهندية

للقانون الدولي، نيو دلهي، الهند، 22-25 أيلول / سبتمبر عام 2016م

18. قام سعادة البروفسور كينيدي جاستورن، بناء على دعوة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر والجمعية الهندية للقانون الدولي، بتحكيم الجولات النهائية للدورة السادسة عشر لمسابقة المحكمة الجدلية لذكرى هنري دونانت. حيث فازت جامعة بانجاب، شانديغار بالمسابقة، في حين حلت كلية الحقوق الوطنية بجامعة الهند (NLSIU)، بنغالور في المرتبة الثانية بفارق قليل. عند الحديث في الجلسة الوداعية، أشاد الأمين العام بكلا الفريقين على جهودهم. لا بد من الإشارة أن ألكو تحظى بعلاقات مؤسساتية وثيقة وعلاقة عمل مع كلا المنظمتين.

و. اجتماعات المستشارين القانونيين في ألكو، نيويورك، 25 تشرين الأول / أكتوبر و 2 تشرين الثاني / نوفمبر 2016م

19. بحسب الممارسة المتبعة منذ وقت طويل تم عقد اجتماعات المستشارين القانونيين في نيويورك يوم 25 تشرين الأول / أكتوبر إلى 2 تشرين الثاني / نوفمبر عام 2016، في قاعة مجلس الوصاية، الأمم المتحدة، على هامش الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان موضوع اللقاء "ميثاق الأمم المتحدة، نحن نهتم". شارك الأمين العام لآلكو في الاجتماع، والذي تم ترأسه وتنسيقه من الدكتور روي لي، المراقب الدائم لآلكو لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

20. حضر الأمين العام في يوم الثلاثاء 25 تشرين الأول / أكتوبر، 2016، "حوار مع قضاة محكمة العدل الدولية" الذي تم عقده في مقر الأمم المتحدة. تم تقديم عروض في هذا الاجتماع من قبل: أولاً) سعادة القاضي روني أبراهام، رئيس محكمة العدل الدولية حول موضوع "إجراء التدابير المؤقتة قبل محكمة العدل الدولية". ثانياً) سعادة القاضي عبد القوي أحمد يوسف، نائب رئيس محكمة العدل الدولية حول موضوع "الموافقة على اختصاص المحكمة". وثالثاً) سعادة القاضي أنطونيو أوغوستو كانسادو ترينيداد من محكمة العدل الدولية حول موضوع "قرن من العدالة الدولية وآفاق المستقبل". وقد تلى العروض نقاش مفتوح.

21. تم تقديم العروض من قبل العديد من الأشخاص البارزين قانونياً في اليوم الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر 2016، بمن فيهم: القاضي سيلفيا فرنانديز رئيس المحكمة الجنائية الدولية عن "تعزيز سيادة القانون من خلال العدالة الجنائية الدولية" و البروفيسور لورانس أوسيكار رئيس لجنة حدود الجرف القاري عن "العمل على حدود الجرف القاري: التقدم والتحديات" و السيد فيليب سبويري، المراقب الدائم ورئيس وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن "حماية المدنيين في زمن

النزاعات المسلحة" والسيد جي أشلي روتش، زيارة زميل باحث رئيسي كبير في مركز القانون الدولي في جامعة سنغافورة الوطنية عن "الخطوط الأساسية بموجب قانون البحار: الفوائد والتحديات".

22. قام الأمين العام لآلكو بتقديم عرض حول "تحديد القانون الدولي العرفي: النتائج القانونية والسياسية." لخص سعادة البروفسور جاستورن في عرضه كما أثنى على عمل السيد مايكل وود، المقرر الخاص في لجنة القانون الدولي (ILC) المعني بتحديد القانون الدولي العرفي، بالإضافة إلى عمل مجموعة الخبراء غير الرسميين في آلكو (IEG). ثم ختم العرض من خلال مناقشة الفوائد والعقبات المحتملة التي تتم مواجهتها من قبل مسودة الخلاصات في لجنة القانون الدولي بشأن تحديد القانون الدولي العرفي.

23. تلى العروض المقدمة من الأشخاص البارزين قانونياً نقاش مفتوح. تم حضور الاجتماع من قبل المستشارين القانونيين من الدول الأعضاء وغير الأعضاء في آلكو.

ز. زيارة مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، (CRCICA) في القاهرة، مصر، 14 تشرين الثاني / نوفمبر 2016م

24. قام الأمين العام بزيارة مجاملة للدكتور محمد عبد الرؤوف خلال زيارته الرسمية إلى القاهرة، مدير مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي، (CRCICA) مع معالي الدكتور نبيل العربي، رئيس مجلس الأمناء ووزير الخارجية السابق لجمهورية مصر العربية والأمين العام السابق لجامعة الدول العربية، في يوم 14 تشرين الثاني / نوفمبر عام 2016. كما التقى الأمين العام سعادة السيد محمود سامي، مساعد وزير الخارجية للشؤون القانونية الدولية والمعاهدات وناقش معه مسائل التعاون المشترك. كما التقى سعادة البروفسور جاستورن السفير الدكتور وفيق زاهر كامل، الأمين العام السابق وتبادلا وجهات النظر حول مختلف المسائل الإدارية والجوهرية المتعلقة بآلكو بالإضافة إلى خطة العمل المستقبلية.

ح. افتتاح "مركز نيروبي للتحكيم الدولي" (NCIA)، نيروبي، كينيا، من 4 إلى 6 كانون الأول / ديسمبر 2016م

25. حضر سعادة البروفسور كينيدي جاستورن الافتتاح الرسمي لـ"مركز نيروبي للتحكيم الدولي" (NCIA) في نيروبي، جمهورية كينيا. وارتبط بهذه المناسبة الافتتاح أيضاً افتتاح مؤتمر نيروبي للتحكيم الدولي الذي أقيم في فندق انتركونتيننتال، نيروبي من الرابع إلى السادس من كانون الأول / ديسمبر، 2016. إن NCIA هو خامس مركز تحكيم إقليمي والثالث في أفريقيا بعد مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (جمهورية مصر العربية) ومركز لاغوس الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (نيجيريا) والذي تم تأسيسه تحت رعاية آلكو. وقد كان للأمين العام أيضاً فرصة لقاء وتبادل وجهات

النظر مع السيد لورانس نجوجي، الرئيس التنفيذي لمركز نيروبي، والسيد جون أوهاجا مدير المركز. كما كان لديه أيضاً فرصة للقاء الدكتور أوفيس ريزفانيان مدير مركز طهران الإقليمي للتحكيم و الداتوك الأستاذ سوندر راجو، مدير مركز كوالا لمبور الإقليمي للتحكيم والدكتور إسماعيل سليم مدير مركز القاهرة للتعاون التجاري الدولي.

ط. يوم دستور آلكو وذكراه السنوية الستون، نيودلهي، الهند، 9 كانون الاول / ديسمبر 2016م

26. أحيت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية الذكرى الستين من خلال إقامة الاحتفال بيوم دستورها في نيو دلهي. تم إقامة الاحتفال والذي كان ممكناً بفضل المساهمة المالية السخية من سفارة جمهورية إيران الإسلامية في فندق الميريديان في نيودلهي وحضر الاحتفال السفراء والمفوضين الساميين وضباط اتصال من الدول الأعضاء في آلكو وكذلك المدعوين من عدة دول غير الأعضاء والمنظمات الدولية وموظفين آلكو.

27. ألقى الأمين العام لآلكو البروفيسور كينيدي خلال هذا الحدث كلمة مرحبة بجميع الحاضرين وحدد رؤيته ومهمته لآلكو في السنوات المقبلة. لقد كان رئيس الدورة الخامسة والخمسون لآلكو الدكتور في دي شارما، الرئيس التنفيذي والمستشار القانوني في وزارة الشؤون الخارجية في حكومة الهند الضيف الرئيسي في الحفل حيث ألقى كلمة شكر فيها الأمين العام والامانة العامة لآلكو لإقامتهم احتفال يوم الدستور ولتأكيدهم على أهمية العمل الحالي والمستقبلي لآلكو.

ي. مذكرة تفاهم بين آلكو وجامعة الصين للعلوم السياسية والقانونية (CUPL)، نيودلهي، الهند، 19

كانون الاول / ديسمبر 2016م

28. وقع الأمين العام لآلكو البروفيسور كينيدي جاستورن في يوم الاثنين، التاسع عشر من كانون الأول / ديسمبر 2016 مذكرة تفاهم مع رئيس جامعة الصين للعلوم السياسية والقانونية (CUPL)، البروفيسور هوانغ جين والذي كان يقوم مع وفده من CUPL بزيارة عمل إلى أمانة آلكو في مقر آلكو، نيودلهي. وينص الاتفاق على التعاون بين المؤسستين على نطاق واسع في مجالات عقد الندوات المشتركة وورش العمل والمؤتمرات وما إلى ذلك، وتطوير الأنشطة البحثية في المجالات القانونية ذات الاهتمام المشترك، وبرنامج التدريب حيث سيحصل طلاب CUPL على الفرصة لتلقي التدريب الداخلي في الأمانة العامة لمدة محددة.

29. الوفد من CUPL وأيضاً البروفيسور هوانغ جين عميد كلية القانون القياسي والسيد جاو شيانغ، مدير المكتب الدولي والأنسة شو لان الأمين العام لمعهد حكم الدولة والسيد لي تشنغ ومدير مكتب تطوير الحرم الجامعي السيد جين لونجي. وعقب مراسم التوقيع، تداول الممثلون من كلا المؤسستين في لقاء قصير بين وفدي CUPL وآلكو الكيفية التي يمكن بها تنفيذ التعاون بين المؤسستين بأفضل ما يمكن.

ك. الدورة الشتوية السادسة لتسوية المنازعات في القانون الدولي، الجمعية الهندية للقانون الدولي، نيودلهي، الهند، 29-30 كانون الأول / ديسمبر عام 2016م

30. ألفت السيدة أنورادها باكشي الموظف القانوني الرئيسي في ألكو وبالنيابة عن الأمين العام خطاباً في يوم 30 كانون الأول / ديسمبر 2016، في نقاش حول موضوع: "إن أهمية طرق تسوية في القانون الدولي المعاصر".

31. بما أن هذا الموضوع بمثابة بوصلة توجيه فقد عالجت في العرض الذي قدمته أحد أهم جوانبه ألا وهو انتشار المحاكم الدولية والهيئات القضائية في الآونة الأخيرة. إن انتشار المحاكم الدولية والهيئات القضائية في العقدين الأخيرين هو تطور هام جديد في القانون الدولي. لقد توسعت التسوية القضائية للمنازعات الدولية التي كانت مقتصرة في السابق على بعض المجالات المحددة فقط بمجموعة فرعية صغيرة من الأطراف في جميع المجالات تقريباً ذات الاهتمام المشترك. في الواقع، إن إنشاء الهيئات القضائية الدولية المتعددة هي مهمة الطبيعة المتوسعة دائماً للقانون الدولي وأن إنشاء مثل هذه المحاكم هو علامة على النضج المتنامي للقانون الدولي.

32. ولعل أهم نتيجة لظاهرة الانتشار هذه هو ما يسمى "تجزئة القانون الدولي". ويشير تشخيص النمو الديناميكي لمجالات فرعية جديدة ومتخصصة من القانون الدولي في العقدين الماضيين أو نحو ذلك، إلى ظهور أطراف جديدة إلى جانب الدول (المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات) وأنواع جديدة من المعايير الدولية خارج مصادر القانون الدولي المعترف بها.

33. لقد استكشفت أمرين ضمن هذه المقدمة. الأول هو أسباب انتشار المحاكم والهيئات القضائية الدولية في العقود الأخيرة، والثاني هو المشاكل التي تطرحها ظاهرة الانتشار في مجال القانون الدولي عن طريق التوضيح. وقد أعقب ذلك جلسة أسئلة وأجوبة.

ل. الزيارة الرسمية لسعادة البروفسور كينيدي جاستورن إلى اليابان، 31 كانون الثاني / يناير - 7 شباط / فبراير عام 2017م

34. بناء على دعوة من حكومة اليابان قام البروفسور الدكتور كينيدي جاستورن بزيارة رسمية إلى اليابان من 31 كانون الثاني / يناير إلى 7 شباط / فبراير 2017. والتقى البروفسور خلال إقامته في اليابان مع مسؤولين في وزارة الشؤون الخارجية، بمن فيهم وزير خارجية اليابان معالي السيد فوميو كيشيدا وممثل اليابان في ألكو والسفير للشؤون الاقتصادية الدولية سعادة السيد كوجي هانيدا والمدير العام للمكتب الدولي للشؤون القانونية الأنسة ناوكو سايكي. وقد أعرب البروفسور الدكتور جاستورن خلال الاجتماعات عن امتنانه العميق للدعم المتواصل المقدم من حكومة اليابان إلى ألكو منذ تأسيسها كما ناقش طرق مواصلة تعزيز العلاقات القائمة بين ألكو واليابان. كما التقى البروفسور جاستورن أيضاً مع مسؤولين من الوكالة اليابانية

للتعاون الدولي (JICA) بمن فيهم نائب الرئيس التنفيذي السيد كازوهيكو كوشيكاوا وناقش معه إمكانية إنشاء برنامج بناء قدرات للدول الآسيوية والإفريقية.

35. شارك البروفيسور جاستورن في الندوة الدولية الثالثة لقانون البحار، تحت عنوان "20 عاماً من تطوير قانون البحار والتحديات الناشئة" والذي تمت استضافته من قبل وزارة الشؤون الخارجية في اليابان يومي 2 و 3 شباط / فبراير. قدم البروفيسور جاستورن في الجزء الثالث من هذه الندوة عرضاً حول موضوع "الجريمة المنظمة العابرة للدول في البحر: الاتجار بالمهاجرين والمخدرات"، وعرض تقرير عن النظام القانوني الحالي والتحديات الذي تواجهه من أجل معالجة هذه القضايا.

36. كما زار البروفيسور جاستورن مركز آسيا للتبادل القانوني (CALE) في جامعة ناغويا، ومعهد الأمم المتحدة في آسيا والشرق الأقصى لمكافحة الجرائم ومعاملة المجرمين (UNAFEI) وتبادل معهم وجهات النظر حول آكو والتعاون الممكن معهم.

م. الاجتماع الثاني لفريق العمل في القانون الدولي في الفضاء الافتراضي، مقر آكو، نيودلهي، الهند، 10-09 شباط / فبراير عام 2017م

37. اختتم بنجاح الاجتماع الثاني لفريق العمل مفتوح العضوية للقانون الدولي في الفضاء الافتراضي، والذي انعقد على مدى يومين، التاسع و العاشر من شباط / فبراير، 2017، في مقر آكو (أمانة آكو) في نيودلهي، حيث تم الاتفاق بين عدد الدول على مزيد من التعاون في مسائل القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني. تم عقد الاجتماع على مدى ست جلسات. تألفت الجلسة الافتتاحية من خطابات مُلهمة لكل من الأمين العام لآكو معالي البروفيسور الدكتور كيندي جاستورن ورئيس الدورة السنوية الخامسة والخمسون لآكو الدكتور في دي شارما ورئيس فريق العمل السيد حسين بناهي عازار، عن أهمية هذا الموضوع في الوقت الحالي "القانون الدولي في الفضاء الافتراضي"، والأهمية المستمرة لفريق العمل. وقد أعقب ذلك جلسات عن أربع مجالات رئيسية في موضوع القانون الدولي في الفضاء الافتراضي والتي تم تحديدها من قبل الدول الأعضاء في آكو: (أولاً) سيادة دولة في الفضاء الافتراضي، (ثانياً) القانون والحكم في الفضاء الافتراضي، (ثالثاً) الحرب في الفضاء الافتراضي، و (رابعاً) الجرائم في الفضاء الافتراضي والقانون الدولي، كما تم تقديم دراسة خاصة في الفضاء الإلكتروني في الجلسة الأخيرة من قبل الأمانة، حيث كان للدول الأعضاء الفرصة لمناقشة العمل المستقبلي لفريق العمل في الفضاء الافتراضي. وقد شهدت جميع الجلسات عروضاً متميزة من قبل المتحدثين الرئيسيين في مواضيعهم الاختصاصية، فضلاً عن المشاركة الحماسية للدول الأعضاء والمراقبين الآخرين.

38. لقد كان السيد أرون موهان سوكومار رئيس مبادرة الفضاء الافتراضي ومؤسسة أبحاث المراقبين المتحدث الرئيسي في أول جلستين عن سيادة الدولة في الفضاء الافتراضي والقانون والحكم في الفضاء الافتراضي، حيث قدم مراجعة تقنية ونقدية في كلا المجالين، والتي لاقت تجاوباً شديداً من المشاركين. تحدث السيد جيرمي إنغلاند رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر كضيف متحدث في الجلسة التالية عن الحرب الإلكترونية بشكل موسع في البداية عن خصوصيات قابلية

تطبيق القانون الدولي الإنساني في حالات النزاعات، ثم تحدث ثانياً عن تحديات تطبيقه في نطاق متصل مثل الفضاء الافتراضي. وقد ناقشت الدول الأعضاء الموضوع باستفاضة مع المتحدث.

39. قام المتحدث الرئيسي في الجلسة الخامسة عن الجريمة الإلكترونية والقانون الدولي الدكتور زيكيونغ هوانغ البروفسور في كلية الحقوق في جامعة ووهان، والمقرر الرئيسي في فريق العمل بالتحليل بشكل نقدي للاتفاقيات الدولية الحالية والدراسات لمعالجة الجرائم في الفضاء الافتراضي، كما طرح اقتراحات عن كيفية تطوير الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجرائم في الفضاء الافتراضي. قامت أمانة ألكو في الجلسة الأخيرة بتقديم دراسة خاصة بشأن القانون الدولي في الفضاء الافتراضي والذي تم إعدادها من قبلها، حيث سيتم إصدارها في الدورة السنوية السادسة والخمسون الدورة السنوية لألكو في عام 2017. كما تمت مناقشة العمل المستقبلي وسير عمل الفريق العمل من قبل الدول الأعضاء خلال هذه الجلسة. وقد تم اقتراح أن يقوم مقرر فريق العمل الدكتور زيكيونغ هوانغ بإعداد تقرير خاص عن هذا الموضوع، والذي سيتم خلاله استكشاف أولوية العمل المستقبلي ونتائج فريق العمل، مثل المبادئ التوجيهية المحتملة لألكو أو الأحكام النموذجية في الفضاء الإلكتروني. وفقاً للقواعد القانونية المعمول بها في ألكو في هذا الصدد، سيتم إصدار تقرير عن نتائج الاجتماع الثاني لفريق العمل المفتوح باب العضوية خلال الدورة السنوية من قبل رئيس فريق العمل.

رابعاً. لمحة عامة عن الأمانة العامة

أ. الأمانة العامة

40. بصرف النظر عن الأمين العام (تنزانيا)، قامت ثلاث حكومات الدول أعضاء بتقديم المساعدة لألكو وهي جمهورية الصين الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية واليابان، وذلك من خلال إيفاد كبار مسؤوليها إلى الأمانة على سبيل الإعارة. قام نواب الأمين العام السيد فينغ تشينغهو (جمهورية الصين الشعبية) والسيد محسن بهارواند (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد يوكيهيرو تاكيا (اليابان) بتقديم خدمات استثنائية للأمانة. حيث حل السيد تاكيا مؤخراً محل الأنسة يوكيكو هاريموتو والتي غادرت لخدمة حكومتها في لاهاي. يود الأمين العام أن يسجل خالص تقديره للخدمات المتميزة التي قدمتها لألكو. لقد جعل الالتزام المتفاني والمثابر لنواب الأمين العام في عمل المنظمة وفي إشرافهم على هذا العمل الأذرع التنفيذية للمنظمة والتي تضمن نجاحها المستمر في تنفيذ برامجها وأنشطتها. يود الأمين العام أن يسجل امتنانه لنواب الأمين العام لجهودهم الدؤوبة وكذلك حكومات الدول الأعضاء لتقديم هذه المساعدة القيمة.

41. عدد الموظفين المعيّنين محلياً (الموظفين العاديين) في الأمانة العامة في 27 شباط / فبراير 2017 هو 15. يضم فريق العمل القانوني موظف قانوني رئيسي واحد، السيدة أنورادها باكشي، وكبير الموظفين القانونيين السيد إس بانديراج، والموظفين القانونيين السيد بارتهان فيشفاناثان والسيد كيران موهان والأنسة أمريتا شاكراפורتي. يقر الأمين العام أن أفراد الكادر القانوني هم نواة العمل في الأمانة العامة لألكو وسيسعى لزيادة عدد الكادر إلى العدد المسموح به وهو 10

موظفين قانونيين وسيعيد تنظيم الهيكل التشغيلي والتعيينات التي تتماشى مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى للاستفادة بالشكل الأمثل من مواهبهم وقدراتهم ولضمان الاحتفاظ بهم من خلال ترفيتهم مع تقدمهم في العمل. وبرغم السلطة القليلة والموارد المحدودة المتاحة لهم، إلا أن عمل الموظفين القانونيين مثالي. إن الناتج النهائي لعملهم لا يحمل أي علامات قصور ويرقى في النوعية والكمية إلى ناتج أي مؤتمر دولي مهم يتم عقده في أي مكان في العالم. بالإضافة إلى ذلك، يساهم العاملون في القسم الإداري أيضاً في العمل السلس اليومي للأمانة. يود الأمين العام أن يسجل تقديره لجميع أفراد كادر الأمانة العامة.

ب. بعثة المراقبة الدائمة لآلكو في مقرات الأمم المتحدة

42. تجدر الإشارة إلى القرار 1 / 48 / RES / AALCO، بتاريخ 20 آب / أغسطس عام 2009 والمعتمد في الدورة السنوية الثامنة والأربعين لآلكو يؤيد مقترحات الأمين العام التالي المتعلقة بـ "تعزيز بعثات المراقبة الدائمة لآلكو في مقرات الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وفيينا".

43. بحسب الممارسة المتبعة فإن الاجتماع السنوي للمستشارين القانونيين والذي يتم عقده في نيويورك هو جزء مهم جداً من نشاطات آلكو. إنه يعطي المستشارين القانونيين الذين يحضرون اجتماعات اللجنة السادسة بالإضافة إلى اجتماعات لجنة القانون الدولي فرصة جيدة للتواصل مع الأمين العام ومع بعضهم البعض ولمناقشة المسائل القانونية المهمة والمعاصرة التي تهم الدول الأعضاء. كما يتم أيضاً تبادل وجهات النظر عن العمل الحالي والمستقبلي لآلكو. وبالإضافة إلى هذا، تشكل هذه الاجتماعات أيضاً منتدى فريد لتقديم آلكو إلى جمهور أوسع.

44. وفي هذا الصدد، يلعب المراقب الدائم لآلكو في الأمم المتحدة دوراً هاماً جداً. يقوم الدكتور روي لي، الذي تم تعيينه في عام 2009، والمقيم في نيويورك هو الذي يقوم بجميع الترتيبات لهذا الاجتماع بالتشاور مع الأمانة العامة لآلكو ومن ثم يقوم بدعوة شخصيات قانونية هامة ليتم تبادل وجهات النظر مع المستشارين القانونيين.

45. وفيما يتعلق ببعثة المراقبة الدائمة لآلكو في مقرات الأمم المتحدة في فيينا وهيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومقر الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، فإن السيدة كريستين جي نيموتو تتابع عملها بشكل فعال. في المستقبل، يمكن أن يتم أيضاً استكشاف إمكانية إنشاء بعثة مراقبة دائمة لآلكو في مقر الأمم المتحدة في جنيف ونيروبي.

46. يسعى الأمين العام لضمان علاقة عمل وثيقة بين أمانة آلكو وبعثات المراقبة الدائمة في المقرات المختلفة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، حيث يخضع هذا لتوافر الموارد المالية، يقترح الأمين العام أيضاً إيفاد موظفين قانونيين من الأمانة العامة لآلكو لهذه البعثات، ولا سيما خلال الدورة السنوية للجنة القانون الدولي في جنيف لتقديم المساعدة إلى الأعضاء الآسيويين والإفريقيين التابعين للجنة، وكذلك خلال الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك واجتماع المستشارين القانونيين. كما يقترح أيضاً تعزيز حضور آلكو من حيث زيادة أنشطتها في جنيف ونيويورك.

ج. مركز البحوث والتدريب

47. تم إعادة تسمية "وحدة جمع البيانات"، التي تم إنشائها في الأمانة العامة في عام 1992 إلى "مركز للبحوث والتدريب (CRT)" بناء على القرار الذي تم اتخاذه في الدورة السنوية الأربعون لآلكو في عام 2001. يشارك المركز في نشاطات الهادفة إلى تعزيز برنامج البحوث ونشر المعلومات عن آلكو، في جملة أمور، من خلال تنظيم برامج / ندوات تدريبية لموظفي الدول الأعضاء وإبراز الدراسات الخاصة حول قضايا القانون الدولي ذات الاهتمام المشترك وتعزيز موقعها على شبكة الانترنت ومرافق الاتصال الإلكتروني. يتم تحديث موقع آلكو باستمرار. وإلى جانب هذا يجري مركز البحوث والتدريب العديد من الندوات وورش العمل بالتعاون مع المنظمات والجامعات الدولية الأخرى أو غيرها من الشركاء المعنيين. وبالإضافة إلى ذلك أيضاً فإنه يلعب دوراً فعالاً في تأمين التدريب القيم لطلاب القانون من داخل وخارج الهند من خلال برامج التدريب لديه.

48. تحتاج أنشطة مركز البحوث والتدريب إلى مزيد من التعزيز، وفي هذا الصدد يطلب الأمين العام من الدول الأعضاء أن تنظر في موضوع تقديم تبرعات بالإضافة إلى مساهمتها السنوية الدورية لتوجيه أنشطتها. سيتم تخصيص هذه التبرعات في صندوق منفصل وستستخدم فقط لعمل مركز البحوث والتدريب.

خامساً. الوضع المالي لآلكو ومشروع الميزانية لعام 2018م

أ. الوضع المالي

49. بناء على القرار 2 / AALCO / RES / 55 / ORG المعتمد في الدورة السنوية الخامسة والخمسون، قامت 25 دولة من الدول الاعضاء في الفترة ما بين 1 كانون الثاني / يناير 2016 إلى 31 كانون الأول / ديسمبر 2016 بدفع اشتراكاتها السنوية لعام 2016، وهي: (أولاً) بوتسوانا. (ثانياً) بروناي دار السلام. (ثالثاً) جمهورية الصين الشعبية. (رابعاً) قبرص؛ (خامساً) جمهورية إيران الإسلامية؛ (سادساً) اليابان. (سابعاً) المملكة الأردنية الهاشمية. (ثامناً) جمهورية كينيا. (تاسعاً) دولة الكويت. (عاشرأ) ماليزيا. (الحادي عشر) موريشيوس؛ (الثاني عشر) ميانمار؛ (الثالث عشر) نيبال. (الرابع عشر) سلطنة عمان. (الخامس عشر) دولة قطر. (السادس عشر) جمهورية كوريا؛ (السابع عشر) المملكة العربية السعودية؛ (الثامن عشر) سيراليون؛ (التاسع عشر) سنغافورة. (العشرون) جنوب أفريقيا؛ (الحادي والعشرون) سري لانكا؛ (الثاني والعشرون) جمهورية تنزانيا المتحدة. (الثالث والعشرون) تايلند؛ (الرابع والعشرون) تركيا. و (الخامس والعشرون) الإمارات العربية المتحدة.

50. قامت الدول الأعضاء التالية بدفع ما عليها من مستحقات متأخرة خلال نفس الفترة: (أولاً) باكستان. و (ثانياً) جمهورية تنزانيا المتحدة.

51. قامت الدول الأعضاء التالية بتقديم تبرعات مالية: (أولاً) الهند، و (ثانياً) جمهورية إيران الإسلامية.
52. يعرب الأمين العام عن امتنانه العميق لهذه الدول الأعضاء لامتثالها لالتزاماتها المالية. وتجدر الإشارة إلى أن الوفاء بالالتزامات المالية هو المفتاح لتحقيق وظائف الكو، بل تحقيق وجودها.
53. وفيما يتعلق بالدول الأعضاء التي لم تدفع اشتراكاتها السنوية و / أو مستحققاتها المتأخرة، تقوم الأمانة العامة وعلى نحو منظم بإبلاغهم من خلال بعثاتهم الدبلوماسية وضباط اتصالاتهم في نيودلهي بأهمية الوفاء بالتزاماتهم القانونية والمالية للمنظمة. يأمل الأمين العام أن تسفر هذه الجهود عن نتائج وأنه بحلول نهاية هذا العام سيتم استلام الاشتراكات السنوية للعام 2017 من هذه الدول. سيتم توزيع المذكرة الإعلامية في الدورة السنوية عن حالة الاشتراكات الواردة في 2017.

ب. الميزانية المقترحة لعام 2018م

54. وفقاً للقانون 24 (4) من النظام القانوني في ألكو سيتم مناقشة أوراق الميزانية الموضحة للنفقات المقدرة المرجح أن يتم دفعها وفقاً للبنود الرئيسية والفرعية المناسبة لعام 2018 في الاجتماع الثلاثمائة والسادس والثلاثون لضباط الاتصال والذي سيتم عقده في 28 شباط / فبراير 2017. وعلاوة على ذلك، ستتم مناقشة والموافقة على هذه الأوراق لكي يتم إدراجها في الدورة السنوية السادسة والخمسون والتي ستعقد في نيروبي، كينيا (1-5 أيار / مايو 2017).
55. وتجدر الإشارة إلى أن الوضع المالي القوي هو شرط أساسي لأي منظمة من أجل أن تنفذ ولايتها بفعالية، فضلاً عن دخلها على المدى الطويل. من المتوقع أنه بناء على موافقة الدول الأعضاء وتوافر الأموال اللازمة أن تقوم الأمانة العامة لآلكو في عام 2018 بإجراء اجتماعات ما بين الدورات وتنفيذ برامج بناء القدرات والمشاريع البحثية حول بعض الموضوعات المختارة على جدول أعمال المنظمة، والتي تم التأكيد بها في الدورات السنوية السابقة وفي الدورة الحالية.
56. إن الميزانية المعتمدة من قبل ضباط الاتصال لسنة 2018، والتي تم تقديمها ودراستها من قبل رؤساء الوفود خلال الدورة السنوية السادسة والخمسون، هي 615900 دولار أمريكي وهي زيادة قدرها 45300 دولار أمريكي عن ميزانية عام 2017. وتعكس هذه الميزانية التعديلات اللازمة التي تم اتخاذها وفقاً لبنود رئيسية وفرعية محددة على أساس النفقات المرجح أن يتم دفعها. كما أخذت في الاعتبار المناقشات التي جرت في اللجنة الفرعية لضباط الاتصال في الأمانة العامة لآلكو عن الموارد البشرية والمسائل المالية في الامانة العامة لآلكو وعكست جهود الأمانة العامة لتقليل النفقات مثل مصاريف الكهرباء والماء والتي تم تخفيضها بمقدار 6000 دولار أمريكي.
57. وعلاوة على ذلك، لدراسة الميزانية المقترحة لعام 2018، من المهم ملاحظة أن حكومة الهند قد نفذت بالفعل توصيات لجنة الأجور السابعة اعتباراً من الاول من كانون الثاني / يناير عام 2016. فيما يتعلق بذلك، تفوض الفقرة النافذة 2 من القرار عن "ميزانية ألكو لعام 2017" (AALCO / RE / 55 / ORG 2) بتاريخ 20 أيار / مايو 2016) المعتمد خلال

الدورة السنوية الخامسة والخمسون لآلكو الأمانة أن تقدم تقريراً لاجتماع ضباط الاتصال عن نتائج لجنة الأجور السابعة من حكومة الهند في سياق الموظفين المحليين لآلكو وأن تقرر تكليف ضباط الاتصال لمراجعة وتقديم توصيات متعلقة برواتب ومستحقات الموظفين المحليين ويجب أن يتم وضع نفس الشيء في الدورة السنوية لدراستها والموافقة عليها " .

58. وبناء على تلك التوصية، أبلغت الأمانة العامة اجتماع ضباط الاتصال الثلاثمائة والرابع والثلاثون المنعقد في 21 أيلول / سبتمبر 2016 بالخطوط العريضة لإعادة النظر في سلم الرواتب للعاملين الحكومة المركزية، استناداً إلى توصيات لجنة الأجور السابعة وكذلك إلى اجتماع ضباط الاتصال الثلاثمائة والخامس والثلاثون المنعقد بتاريخ 15 كانون الأول / ديسمبر 2016 عن الآثار المترتبة في الميزانية في حال تنفيذ لجنة الأجور السابعة في ذلك الاجتماع، ذكرت الأمانة العامة أنه وفقاً للممارسة السابقة فإن أمانة آلكو اتبعت وبشكل كبير هيكل الأجور في حكومة الهند الموصى به من قبل لجنة الأجور في الهند لكادر موظفيها العادي، وذلك بموافقة الدول الأعضاء. قامت الأمانة العامة ومع أخذ جميع هذه العوامل بعين الاعتبار بإعداد مشروع الميزانية في حال تنفيذ توصيات لجنة الأجور السابعة على حساب مخصصات الميزانية والتي ازدادت بمقدار 000,35 دولار أمريكي لكادر الموظفين المحليين.

59. يتعلق العامل الآخر الذي يجب ذكره بـ"بدل التعليم للأطفال المعالين من قبل الأمين العام". لقد تم تداول هذا الأمر خمس مرات في اللجنة الفرعية ويحتاج إلى مزيد من الدراسة على تحديد سقف المنحة إلى 2400 دولار أمريكي للطفل الواحد. في حال الموافقة على هذا السقف، ستكون مخصصات الميزانية سيكون 4800 دولار أمريكي لعام 2018. وهذا انعكس على النحو الواجب في القرار بشأن الميزانية التي سيتم اعتمادها.

60. وعلاوة على ذلك، فقد ازدادت المخصصات بند "صيانة مقر الرئيسي بما في ذلك مقر إقامة الأمين العام" من 000,12 دولار أمريكي إلى 600,14 دولار أمريكي بسبب زيادة تكاليف الإصلاح والصيانة. وبالإضافة إلى ذلك، ترى الأمانة العامة أنه وبسبب عدم وجود تأمين يغطي الأثاث والمعدات وكتب المكتبة والبناء وكذلك مقر إقامة الأمين العام، فإنه من الضروري جداً أن يتم تأمين أصول آلكو في أقرب وقت ممكن لتغطية أي تلف عرضي ولشراء غطاء التأمين. يمكن العثور على تفاصيل الوضع المالي في عام 2016 وميزانية عام 2018 في وثيقة AALCO / 56 / NAIROBI / 2017 / ORG .2

61. وأخيراً وليس آخراً، يود الأمين العام أن يبلغ الدول الأعضاء أنه يتم بذل جهود متواصلة لتحسين استخدام كل من الموارد البشرية والمادية المتاحة ضمن الأمانة العامة. كما يجري بذل كافة الجهود للتقليل والحد من التكاليف التشغيلية. وسيتم توسيع نطاق التدقيق المالي لتغطية قيمة المال وسيتم تعزيز نظام الإدارة المالية.

سادساً. الخطوات المتخذة لتعزيز ألكو

أ. تعزيز الموارد البشرية في الأمانة العامة لآلكو

62 تلعب الأمانة دوراً حاسماً في تعزيز أعمال المنظمة. في الوقت الحالي، فإن وظائف الأمانة تحت قيود الموارد البشرية والمالية. ونظراً إلى انخفاض قدرة الموظفين القانونيين والأنشطة المتزايدة التي تضطلع بها المنظمة، فقد قامت ألكو مؤخراً بتوظيف موظف قانوني على أساس تعاقدية. على أية حال، تحتاج ألكو إلى توظيف المزيد من الاختصاصيين القانونيين وتحسين البنية التحتية ومرافق البحوث المقدمة لكادر الأمانة العامة وذلك بهدف الوفاء بولايتها بشكل فعال ولتوسيع نشاطها بشكل هادف.

63. في الوقت الحالي، إن كافة نواب الأمين العام هم من دول آسيوية أي من جمهورية الصين الشعبية وجمهورية إيران الإسلامية واليابان. من أجل ضمان التمثيل المناسب لأفريقيا في الإدارة العليا في الأمانة العامة، يطلب الأمين العام من الدول الإفريقية أن تساعد بمسؤول كبير واحد على الأقل إلى الأمانة كنائب / مساعد للأمين العام. وعلى نحو مماثل، يطلب الأمين العام أيضاً من الدول العربية الأعضاء النظر في تعيين أحد كبار المسؤولين في منصب مساعد الأمين العام أو كمدير في الأمانة العامة لإدارة شؤون القسم العربي في المقام الأول. كما يود أيضاً استكشاف إمكانية تعيين خبير / مترجم قانوني، بالإضافة إلى استكشاف السبل والوسائل لتحسين الموقع الإلكتروني العربي للمنظمة، ومناقشة إمكانية استضافة الدورة السنوية المقبلة لآلكو في إحدى الدول العربية الأعضاء في ألكو.

64. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة للتأكد من أن الأمانة يجب أن تكون في وضع يُمكنها من اجتذاب واستبقاء أفضل المواهب من المنطقتين لضمان التمثيل الجغرافي العادل في الفئة الفنية من موظفي الأمانة العامة. وهذا يستتبع تقديم المكافآت والشروط والأحكام الأخرى من الخدمات على قدم المساواة مع سائر المنظمات الحكومية الدولية الأخرى. قد تنظر الدول الأعضاء في تقديم الدعم المالي الطوعي للأمانة العامة بحيث يمكن زيادة العمل الفني من خلال توظيف المواهب الدولية.

65. يقترح الأمين العام برنامج زمالة لكبار الأكاديميين وبرنامج مساعدة مالية لأبحاث طلاب الدراسات العليا من الدول الأعضاء في ألكو لتشجيع استيعاب المدخلات الأكاديمية في عمل ألكو.

ب. العضوية

66. في 1 آذار / مارس 2017، يسر الأمين العام أن يعلم الدول الأعضاء في ألكو والتي هي 47 دولة من آسيا وأفريقيا في الوقت الحالي أن جمهورية فينتام الاشتراكية قد انضمت إلى المنظمة في 24 شباط / فبراير 2017. وفيما يتعلق بزيادة قاعدة العضوية لآلكو، يود الأمين العام أن يعرب عن امتنانه لمعالى الدكتور في دي شارما رئيس الدورة السنوية

الخامسة والخمسون، والرئيس التنفيذي للقسم القانوني والمعاهدات في وزارة الشؤون الخارجية في الهند، وسعادة السيد سامويل بانين يالي نائب الرئيس والمفوض السامي لغانا على جهودهم في الطلب من نظرائهم في الحكومات في المنطقة للانضمام إلى ألكو. يقوم الأمين العام ونواب الأمين العام ببذل جهود جادة ضمن الامانة العامة لتعزيز عضوية المنظمة. وفي هذا الصدد، تتركز الجهود المستمرة للحصول على عضوية من أفريقيا، وبشكل رئيسي من الدول الناطقة باللغة الفرنسية في أفريقيا ودول آسيا الوسطى وكمبوديا. وفي هذا الصدد يطلب الأمين العام أيضاً من الدول الأعضاء في علاقاتها الثنائية أن تقوم بتعزيز ألكو من خلال دعوتها للدول غير الأعضاء للانضمام إلى المنظمة.

ج. الإجراءات لتحسين الوضع المالي لألكو

67. تجدر الإشارة إلى أنه تم تقديم اقتراح للدراسة من قبل رؤساء الوفود لتحسين الوضع المالي لألكو في الدورة الثامنة والأربعين والتي عقدت في بوتراجايا، ماليزيا في عام 2009، والذي كان في شكل منهجية شاملة تتضمن الإجراءات الأربعة التالية: (أولاً) خطة العمل لجمع المستحقات المتأخرة، (ثانياً) التبرعات، (ثالثاً) تجديد موارد الصندوق الاحتياطي، (رابعاً) مراجعة قائمة الاشتراكات المقررة. وتم تقديم تحديث أدناه.

(أولاً) جمع المستحقات المتأخرة

68. وفقاً لخطة العمل² المعتمدة، تم تقسيم الدول الأعضاء ذات المستحقات المتأخرة إلى مجموعتين رئيسيتين: أولاً، الدول الأعضاء التي عليها مستحقات متأخرة لمدة أقل من عشر سنوات. ثانياً، الدول الأعضاء التي عليها مستحقات متأخرة لأكثر من عشر سنوات. وتم الطلب من الأمين العام اتخاذ إجراءات المتابعة اللازمة مع هذه الدول. وتجدر الإشارة إلى أن ألكو قد حثت الدول الأعضاء التي عليها مستحقات متأخرة لأن تسدد كافة مستحقاتها المتأخرة بسرعة. وعلاوة على ذلك، بالنظر إلى القرار 1 / 48 / RES / AALCO / ORG المعتمد في 20 آب / أغسطس 2009، تم الطلب من الأمين العام تنفيذ خطة العمل هذه، وتم تكرار الأمر أيضاً خلال الدورة السنوية التاسعة والأربعين.

69. وعليه، عقد الأمين العام مع نائب الأمين العام من اليابان اجتماعات منتظمة مع رؤساء البعثات الدبلوماسية وضباط الاتصال من هذه الدول الأعضاء في نيودلهي، لتجسيد خطة العمل لجمع المستحقات المتأخرة.

70. يسر الأمانة العامة إبلاغ الدول الأعضاء أنه منذ الدورة السنوية الخامسة والخمسون، قامت المملكة الأردنية الهاشمية بدفع كافة مستحقاتها المتأخرة.

² وتجدر الإشارة إلى أن الدورة الاستثنائية التي عُقدت في المقر الرئيسي في 1 كانون الأول / ديسمبر 2008، لاستكشاف السبل للتغلب على الوضع المالي الهش للمنظمة الاستشارية قد وافقت على "خطة عمل، 1 / 2008 / RES / AALCO / ES (NEW DELHI)، من أرقام الصفحات 7-9.

71. تتواصل الجهود مع الدول الأعضاء التالية والتي عليها مستحقات متأخرة لأكثر من عشر سنوات: وهي سيراليون وغامبيا ومنغوليا والسنغال والسودان ولبنان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليمن.

(ثانياً) التبرعات

72. يشير الأمين العام بامتنان للتبرعات المالية من حكومات الهند وجمهورية إيران الإسلامية في 2016-2017. ونظراً للقيود الحالية في الميزانية، يحث الأمين العام الدول الأعضاء والتي هي في وضع يمكنها من القيام بتقديم تبرعات مالية أن تقوم بتقديم تبرعات للمنظمة.

(ثالثاً) تجديد موارد الصندوق الاحتياطي

73. يخول المادة 27 (3) من النظام القانوني للمنظمة الأمين العام أن يحافظ على صندوق احتياطي. من الضروري الحفاظ على صندوق احتياطي كافي من قبل المنظمة لتعزيز المنظمة ووضع أساس مالي راسخ بحزم. يجب أن يكون المبلغ المحفوظ في الصندوق الاحتياطي على الأقل كافياً بحيث يمكن تغطية نفقات المنظمة لفترة لا تقل عن ستة أشهر.

(رابعاً) مراجعة قائمة الاشتراكات المقررة

74. لقد كانت آخر مرة تم فيها تقييم جدول الاشتراكات الحالي في الدورة السنوية الثامنة والأربعين لآكو والتي عقدت في بوتراجايا، ماليزيا في عام 2009. قد يتم الأخذ بعين الاعتبار إعادة النظر في الجدول الحالي في سياق استراتيجية إزالة المستحقات المتأخرة القائمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة النظر في جدول الاشتراكات سيتمكن المنظمة من القيام بأنشطة موسعة، فضلاً عن استبقاء كادر الموظفين والقيام بزيادته.

د. زيادة العضوية آكو

75. كما ذكر أعلاه، هناك 47 دولة هي الدول الأعضاء في آكو. 33 منها هي دول آسيوية و 14 دولة أفريقية. يتم احتساب الدول الموجودة في كل من آسيا وأفريقيا بـ 53 بلداً لكل منهما وذلك في نظام التجمع الإقليمي غير الرسمي الموجود في الأمم المتحدة. لذلك، يوجد مجال واسع لتوسيع قاعدة العضوية في آكو في كل من القارتين الآسيوية والإفريقية. بناء على جهود أسلافه المتميزين، فقد اتبع الرئيس الحالي للمنظمة الاستشارية بالإضافة إلى الأمين العام ونواب الأمين العام منهجية التقرب من رؤساء البعثات الدبلوماسية للعديد من هذه الدول في نيودلهي سعياً وراء هذا الهدف. لقد تلقت الأمانة العامة ردوداً إيجابية من بعض هذه الدول حيث أن مسألة انضمامهم لآكو هي قيد النظر الفعلي من قبل حكوماتهم. عندما تصبح هذه الدول أعضاء في آكو فإن من شأن اشتراكاتها المستقبلية أن تعزز الاستقرار المالي لآكو.

سابعاً. خطة العمل المستقبلية

76. يود الأمين العام أن ينتهز هذه الفرصة ليكرر امتنانه للدول الأعضاء للدعم الصادق والثقة والتي وضعوها فيه. حيث أنه يود أن يطمأن الدول الأعضاء أنه سيستمر ببذل قصارى جهده للحفاظ على روح باندونغ للصدقة والتعاون والتضامن بين الدول الآسيوية الإفريقية. كمناصر قوي لتعزيز مشاركة البلدان الآسيوية الإفريقية في التطوير المستمر وتدوين القانون الدولي، فإنه سيعمل بإصرار لزيادة نفوذ الدول الآسيوية الإفريقية في العملية التشريعية الدولية.

77. تمثل المهمة الموكلة إلى الأمين العام تحدياً. وسيكون سعيه المستمر لتحقيق التوقعات المتزايدة للدول الأعضاء وإعادة توجيه نشاطات أكو بالطريقة التي تمكن من تقديم المزيد من الخدمات النافعة والمفيدة لهم. تتضمن بعض الخطوات المقترحة التي يتعين تنفيذها في السنة القادمة ما يلي:

أ. المشاريع التنظيمية والفنية لأكو والآثار المالية المترتبة عليها بدءاً من 2018

78. تجدر الإشارة إلى أنه تم تأسيس اللجنة الفرعية للموارد البشرية والمسائل المالية في الأمانة العامة لأكو (من الآن فصاعداً اللجنة الفرعية) للنظر في المسائل الإدارية والمالية لأكو في عام 2010. اقترحت اللجنة الفرعية أن يتم فصل الميزانية الإدارية والتي تُغطى من الدخل الفعلي المنتظم عن ميزانية المشروع والذي سيتم تنفيذه فقط في حال تلقت الأمانة التبرعات عن الجزء الإداري وذلك بالنظر إلى حقيقة أن أكثر من عشر دول أعضاء لم تدفع اشتراكاتها السنوية بانتظام وأن الميزانية المخططة لأكو على افتراض أن جميع الدول الأعضاء ستدفع اشتراكاتها السنوية بالكامل كانت دائماً في عجز.

79. تقترح الأمانة العامة لأكو أن يتم تصنيف المشاريع إلى أربع فئات. أي برامج بناء القدرات للدول الأعضاء في أكو، ومشاريع تكثيف البحوث عن أعمال لجنة القانون الدولي (ILC) في أكو، ومشاريع تكثيف البحوث عن عمل أكو، وبرنامج التدريب الداخلي للموظفين المحترفين في أكو.

80. أولاً، يجب أن تقوم الأمانة العامة بتنفيذ مشاريع توفير المعرفة العملية والهامة والمهارات الإدارية ذات الصلة بالقانون الدولي للمسؤولين في الدول الأعضاء في إطار برامج بناء القدرات في أكو. وقد قامت الأمانة بتنفيذ برنامج التدريب عن منظمة التجارة العالمية شكل متقطع منذ عام 2010. ترى الأمانة أنه بناء على القرار الذي اتخذ في اجتماع الدورة السنوية الحادية والخمسين والتي عُقدت في أبوجا، نيجيريا في عام 2012 على النحو الوارد في الوثيقة S1 / 51 / RES، أنه يمكن أن يوفر هذا المشروع معلومات حديثة تتعلق بالقواعد والاتجاهات سريعة التغير في التجارة، وأنه ينبغي أن يستمر في 2017-2018. ويمكن أيضاً أن يتم تنفيذ مشاريع أخرى مستمدة من الولايات السابقة من الدول الأعضاء إذا تلقت الأمانة العامة مساهمة كافية من الدول الأعضاء.

81. ثانياً، في ظل مشاريع تكثيف البحوث عن عمل لجنة القانون الدولي (ILC) في آكو، تود الأمانة العامة تنفيذ مشاريع البحوث حول القضايا الحالية للجنة القانون الدولي لغرض تشكيل مدخلات مفيدة للجنة القانون الدولي، عندما يكون الإشراف من قبل الأكاديميون والخبراء من الدول الأعضاء ممكناً بغرض نشر كتاب حول هذه القضية. وتجدر الإشارة إلى أن الموظفين المحترفين في الأمانة العامة لديهم معرفة ومهارات كبيرة وهم يعملون بانتظام على هذه القضايا. وعلاوة على ذلك، فقد أنجزت الأمانة العامة بنجاح عدة "دراسات خاصة" استناداً إلى الولايات الواردة من الدول الأعضاء.

82. ثالثاً، في إطار برنامج التدريب الداخلي للموظفين المحترفين في آكو، ستنفذ الأمانة العامة مشاريع بناء القدرات للموظفين المحترفين في آكو. إن دور الموظفين المحترفين في آكو هو أمر بالغ الأهمية في إنجاز النشاطات اليومية لآكو، ولذلك من الضروري توفير الطرق الهادفة لهم لرفع مستوى مهاراتهم وتحديث معارفهم. حيث تم تخصيص مبلغ صغير من الميزانية ضمن هذه الفئة لتعبئة الموارد معظمها داخل الهند. وتم تقديم تفاصيل البرامج المتوخاة لاطلاع الدول الأعضاء (الملحق الأول).

ب. إقامة التعاون مع المؤسسات التعليمية / الأكاديمية

83. بهدف زيادة توسيع الأنشطة البحثية في آكو، من المتوقع أن يتم تعزيز التعاون مع المؤسسات الوطنية والكيانات بما فيها المؤسسات التعليمية / الجامعات داخل وخارج الهند. في كانون الأول / ديسمبر عام 2016، وقعت آكو مذكرة تفاهم مع جامعة الصين للعلوم السياسية والقانونية لتعزيز هذا الاقتراح. إن الجهود مستمرة للتعاون مع جامعة جنوب آسيا، نيودلهي وجامعة دلهي وجامعة جواهر لالنهرو في نيودلهي وجامعة تفويض جوجارات الوطنية القانون في جانديناجار بتفويض جوجارات. تجري مقترحات لبرامج بناء القدرات مع بعض الكيانات الوطنية في الدول الأعضاء في آكو.

ج. توسيع مشاريع التدريب في آكو

84. إن أحد الأنشطة الرئيسية لمركز للبحوث والتدريب (CRT) هو تشجيع طلاب القانون الشباب من الدول الأعضاء في آكو لكي يتعرفوا على كيفية عمل منظمة حكومية دولية. من المتوخى بأن التدريب في آكو هو تجربة عملية تعليمية حيث يساعد المتدربون كادر الموظفين القانونيين بشكل أساسي في المنظمة في أداء واجباتهم. يتم تكليف المتدربين على وجه التحديد بعدد من المهام التي تشمل: أولاً) تجميع تشريعات الدول الأعضاء بشأن عدد من المسائل القانونية الدولية بهدف إنشاء قاعدة بيانات للتشريعات الوطنية، ثانياً) مساعدة كادر الموظفين القانونيين في إعداد المذكرات وغيرها من الوثائق، ثالثاً) تحرير / تدقيق مختلف الوثائق التي تنتجها الأمانة العامة، رابعاً) زيارة المنظمات الحكومية الدولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) ومقر الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) والمؤسسات مثل الجمعية الهندية للقانون

الدولي (ISIL) ومساعدة الموظفين القانونيين لآكو في إعداد التقارير حول الأحداث بين الدورات والتي تستضيفها الأمانة العامة.

85 بما ان برنامج التدريب متاح على مدار السنة، يتم الطلب من الدول الأعضاء الاستفادة من هذه الفرصة وتشجيع طلاب القانون للقيام بهذا البرنامج التدريبي مع آكو في نيودلهي. تدرّب 18 طالباً من مختلف الكليات القانون في الهند في آكو ما بين نيسان / أبريل 2016 إلى شباط / فبراير 2017.

86. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه بحسب مذكرة التفاهم ما بين آكو وجامعة الصين للعلوم السياسية والقانونية تتحمل هذه الأخيرة التكاليف ذات الصلة وإرسال الطلاب إلى آكو لبرنامج تدريب حتى ثلاثة أشهر كل عام.

د. عقد المؤتمر الحقوقيين الشباب

87. من الضروري تشجيع وتطوير منحة الشباب في القانون الدولي في البلدان الآسيوية الإفريقية أيضاً. لتحقيق هذا الهدف، اقترح الأمين العام السابق في مناسبات سابقة أن يتم عقد "مؤتمر الحقوقيين الشباب" على هامش الدورة السنوية. وهذا من شأنه تقديم فرصة لهؤلاء الطلاب، ولا سيما من ذلك البلد والمنطقة، والتي تتم في الدورة السنوية للتفاعل مع الأشخاص البارزين قانونياً والذين يحضرون الدورة والاستفادة من خبراتهم والمنح الدراسية. يود الأمين العام أن يجعل هذا الاقتراح قابلاً للتطبيق من الناحية العملية في أقرب فرصة ممكنة.

هـ. تحسين الموقع الإلكتروني لآكو

88. يتم تحديث ومراجعة الموقع الإلكتروني لآكو بانتظام (www.aalco.int) لكي تبقى الدول الأعضاء على اطلاع على الأنشطة المنفذة في آكو، لتحقيق هذه الغاية، يتم تحميل جميع الأنشطة والبرامج الحديثة المنفذة داخل آكو والمستندات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني. تم تعيين مترجم / ترجمان عربي لتحديث الموقع باللغة العربية لمساعدة الدول العربية الأعضاء في آكو.

و. المشاركة في الاجتماعات الدولية

89. لقد أصبح الآن تمثيل آكو ولجنة القانون الدولي في دوراتهم السنوية لكل منها ممارسة عرفية. بناء على هذه الممارسة، سيحضر الأمين العام الدورة التاسعة والستون للجنة القانون الدولي، وسيقدم لمحة عامة عن المناقشات التي دارت في الدورة السنوية السادسة والخمسون لآكو. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيمثل أيضاً المنظمة في الدورة السنوية الثانية والسبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة. سيعقد اجتماع آخر في نيويورك، هو اجتماع المستشارين القانونيين لآكو والاجتماع المشترك للجنة القانون الدولي وآكو على هامش الدورة الثانية و السبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. يمكن أن يتم تمثيل آكو في اجتماعات دولية أخرى حيث مشاركتها ستكون مفيدة حيث يخضع ذلك لتوفر التمويل.

ز. برامج بناء القدرات

90. عادة، تنظم ألكو العديد من برامج بناء القدرات للدول الأعضاء بالتعاون مع منظمات مثل منظمة التجارة العالمية والمفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وفقاً للتفويض الوارد خلال الدورة السنوية الخامسة والخمسين، اقترحت الأمانة العامة لألكو إجراء برنامج لتدريب موظفي الحكومة الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، يجري التخطيط لبرامج التدريب على قوانين منظمة التجارة العالمية وقانون اللاجئين وقانون البحار. في هذا الجانب، يمكن أن يتم استخدام الدورات التدريبية ضمن برنامج التبادل والبحوث الصين-ألكو (CAERP) بشكل أفضل من قبل الدول الأعضاء. يتفاوض الأمين العام بالفعل مع بعض الدول الأعضاء لمشاريع في مجال بناء القدرات. سيتم إبلاغ الدول الأعضاء عندما يتم تجسيدها.

ح. تعزيز المكتبة

91. يمكن الاشتراك بقواعد البيانات القانونية على الانترنت مثل *ليكسيس نيكسيس* أو *ويستلو* أو *هاين*، حيث يخضع هذا لتوفير التمويل. وهناك أيضاً خطط جارية على قدم وساق لإنشاء مكتبة رقمية. هناك نسخ إلكترونية تم مسحها ضوئياً وتحميلها على الموقع الإلكتروني وذلك لتسهيل الرجوع إلى التقارير والمحاضر الحرفية للدورات السنوية

ي. المنشورات

92. قامت المنظمة بتجديد وإعادة توجيه منشوراتها الحالية وجعلها أسهل قراءة، بصرف النظر عن تحسين نوعية ومحتوى المنشور، وذلك من أجل ضمان نشرها بشكل دوري وعلى نطاق أوسع عن الأنشطة المختلفة لألكو. يتم إصدار معظم منشورات الأمانة العامة بشكل إلكتروني وذلك بما يتفق مع الممارسات الدولية. وقد نتج عن ذلك إرسال عدد أقل من النسخ الورقية للدول الأعضاء، وهذا بدوره قلل النفقات في هذا الصدد. لقد نشرت ألكو هذا العام وبصرف النظر عن المنشورات الدورية بما في ذلك مجلة ألكو للقانون الدولي والكتاب السنوي دراستين خاصتين وهما: (1) القانون الدولي في الفضاء الإلكتروني. و (2) "مشروعية الاحتلال الإسرائيلي طويل المدى للأراضي الفلسطينية المحتلة والممارسات الاستعمارية بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي". ويأمل الأمين العام بإصدار المزيد من هذه المنشورات في المستقبل.

ك. تبسيط قوانين النظام الأساسي لألكو والأنظمة الإدارية والمالية والأنظمة الخاصة بموظفي ألكو

93. تجدر الإشارة إلى أنه تم تنقيح واعتماد النظام الأساسي لألكو خلال الدورة السنوية الثالثة والأربعين للمنظمة والتي عُقدت في بالي، مانيل (2004) بموجب القرار 7 / ORG / 43 / RES، 25 حزيران / يونيو 2004. إن هذا القرار قد قام أيضاً بتفويض الأمين العام لإعادة النظر وتقديم قوانين النظام الأساسي للدول الأعضاء. في عام 2016، تجري الأمانة العامة و بإيفاء جزئي للتفويض مهمة تبسيط قوانين النظام الأساسي والأنظمة الإدارية والمالية والأنظمة الخاصة بموظفي ألكو

مع التركيز على الجوانب بشكل أساسي على الجوانب التقنية مثل تغيير "لجنة" إلى "المنظمة" في النص، وسيتم وضعهم قريباً على الموقع الإلكتروني لآلكو (www.aalco.int). بعد ذلك، سيتم إجراء مراجعة وإعادة نظر شاملة في الوثيقتين، وسيتم تعميمها على الدول الأعضاء ووضعها على الموقع الإلكتروني لآلكو بناء على موافقة اجتماع ضباط الاتصال.

ل. الدورات السنوية

94. تحسين منهجية العمل للدورة السنوية من خلال التركيز أكثر على المسائل الموضوعية من خلال اجتماعات مجموعة العمل جنباً إلى جنب مع الجلسة العامة. توفر هذه العملية جو غير رسمي لمناقشة معمقة للقضايا وهو ما يتسق مع الوظيفة الأساسية للمنظمة الاستشارية القانونية. وفقاً لذلك، سنعتمد القرارات بشأن المسائل ذات الطابع الموضوعي في الجلسة العامة بشكل توصيات لإدراجها في التقرير. وفقاً للنظام الأساسي وقوانين النظام القانوني ستقتصر قرارات آلكو على المسائل المالية والإدارية فقط.

م. مجموعة الشخصيات البارزة (EPG)

95- تجدر الإشارة إلى أنه تم تشكيل EPG في عام 2010 حيث من المتوقع أن يكون بمثابة آلية توجيه غير رسمية، "الهيئة الاستشارية"، للأمين العام لتوجيه أعمال المنظمة. ينبغي أن يكون هدف هذه المجموعة أن تقترح إلى الأمين العام التدابير اللازمة على المدى القصير والمتوسط والطويل للعمل الموضوعي والرفاه المالي للمنظمة. يود سعادة البروفسور جاستون بمواصلة استشارة أعضاء EPG، وسيسعى أيضاً لاستكشاف السبل والوسائل للاستخدام الأمثل للابتكار التكنولوجي لتقليل أو تجنب تكاليف عقد هذه الاجتماعات.

ن. جدول الأعمال الموضوعي لآلكو

96- يجب ان يستمر الأمين العام ومن وجهة نظر آلكو في إعطاء الأولوية لبنود جدول الأعمال إذا كانت لجنة القانون الدولي (ILC)، وستسعى في الوقت نفسه لمراجعة القضايا التي إتمامها من قبل لجنة القانون الدولي، ويتم التعامل معها من قبل اللجنة السادسة للأمم المتحدة إلى أن تصل إلى نهايتها المنطقية. وفي الوقت نفسه ينبغي أن يركز تقرير الأمين العام لآلكو إلى لجنة القانون الدولي أكثر على القضايا الموضوعية من خلال تسليط الضوء على القرارات الرئيسية التي تم اتخاذها في الدورة السنوية لآلكو، وإعطاء الوقت الكافي للتفاعل الإجرائي مع أعضاء لجنة القانون الدولي.

س. مشاريع القوانين النموذجية والمبادئ التوجيهية

97. يمكن للمنظمة إحياء ممارسة صياغة مشروع نموذج أو قوانين غير ملزمة والمبادئ التوجيهية بشأن مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء. وهذا يتطلب تأسيس مجموعات عمل للنظر في مجالات محددة. وسيتم ذلك وفقاً للقرارات التي ستعتمد في الجلسة العامة بشكل توصيات أو غير ذلك.

ع. التمويل على أساس المشاريع

98. سيتم التماس التمويل على أساس المشاريع بعناية من الكيانات الوطنية والدولية العاملة في أنشطة مماثلة، وفي المجالات ذات الاهتمام المشترك للدول الأعضاء في ألكو، مع الحفاظ على اشتراكات الدول الأعضاء في ألكو كمصدر أساسي للدخل بالنسبة لألكو، سيتم استشارة الدول الأعضاء بالشكل المناسب من خلال ضباط الاتصال قبل تنفيذ أي مشاريع للدول غير الأعضاء أو للكيانات الدولية.

ف. تعزيز الوحدة العربية

99. ستعمل المنظمة على تعزيز اللغة العربية لتصبح معادلة للغة الإنجليزية في عمل المنظمة وذلك بالنظر إلى العدد الحالي للدول العربية الأعضاء. وسيتم ذلك من خلال جملة أمور من بينها تحسين الموقع العربي وترجمة جميع الوثائق الرئيسية إلى اللغة العربية والتعاقد مع كادر داخلي للغة العربية والطلب من الدول الأعضاء تكليف مسؤول كبير لإدارة القسم العربي في المقام الأول.

ص. الأعضاء

100. من بين ممارسات ألكو والتي، في الواقع، توقفت إلى حد كبير هو ترشيح خبير قانوني من قبل حكومة دولة عضو بصفته "عضو" في المنظمة كما هو منصوص عليه في المادة 5 من النظام الأساسي لألكو. يدعو الأمين العام الدول الأعضاء إلى النظر في إحياء هذه الممارسة.

ثامناً. تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى وبخاصة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

أ. التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية والإفريقية

101. من الجدير بالذكر إلى أنه بحسب قراره 35/2 في 13 تشرين الأول / أكتوبر 1980، منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة صفة المراقب لآلكو، وطلبت من آلكو للمشاركة في دوراتها وأعمالها. ومنذ ذلك الحين شاركت آلكو بنشاط في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. بعد إنشاء هذا النمط الجديد من قبل الجمعية العامة، يتم دراسة البند المتعلق بالتعاون بين منظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية والأمم المتحدة كل سنتين. لقد مثل الدكتور روي إس لي المراقب الدائم لآلكو في مكاتب الأمم المتحدة في نيويورك في العديد من دورات الأمم المتحدة وقام بتحديث الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن أنشطة وتقديم عمل آلكو.

102. وقررت أيضاً وضع بند "التعاون بين المنظمات الدولية والأمم المتحدة" على جدول الأعمال للنظر في الدورة الحادية والسبعين في عام 2016. وفقاً لذلك، سيتم دراسة هذا البند في الدورة السنوية المقبلة للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2018. سيتم تمثيل آلكو أثناء دراسة هذا البند، وسيتم حث الدول الأعضاء على المشاركة خلال المداولات حول هذا البند في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ب. تعزيز التعاون مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

103. منذ إنشائها، لقد كان امتيازاً لآلكو أن تعمل بالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وغيرها من المنظمات الدولية. لقد بدأ هذا التعاون مع لجنة القانون الدولي على النحو المتوخى في نظامها الأساسي. وفي وقت لاحق، أسست آلكو والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين علاقات وثيقة فيما يخص المسائل المتعلقة بوضع ومعاملة اللاجئين. مع مشاركتها في مسائل القانون التجاري الدولي، بدأت آلكو الترتيبات التعاونية مع لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، مثل المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص. على أية حال، تم إعطاء زخم كبير لهذه الترتيبات التعاونية بما يتوافق مع صفة المراقب الدائم لآلكو من قبل الأمم المتحدة في عام 1980. ونتيجة للمتابعة، تم إبرام اتفاقات مع الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص. كما أبرمت آلكو إتفاقيات تعاون مماثلة مع المنظمات الدولية، والتي تشمل المجلس الأوروبي والأمانة العامة للكومنولث وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً).

تاسعاً. ملاحظات ختامية

104. تولى الدكتور كينيدي جاستورن منصبه في آب / أغسطس 2016 كسادس أمين عام لآكو. بصفته الأمين العام، فإن أولوية البروفيسور جاستورن هي تعزيز آكو بصفتها "مركز" للحوار والتشاور الجماعي حول القضايا القانونية للدول الأعضاء من آسيا وأفريقيا. إنه ملتزم بالعمل لتحصل آكو على السمع والأذان الصاغية في عملية صنع القوانين الدولية مما يؤدي إلى تطويرها التدريجي والمنصف. ويهدف أيضاً إلى توليد قوة دفع جديدة بين الدول الأعضاء لتشارك بفاعلية في أنشطة آكو وليشجع ويرحب بالدول من آسيا وأفريقيا لكي تنضم إلى آكو. وفي هذا الصدد نحن نقدر جمهورية فينتام الاشتراكية لانضمامها إلى آكو.

105. لطالما قدرت آكو قوة الشراكة كعنصر محدد من عملها. وينبغي أن تتضمن الشراكات ليس الحكومات فحسب، بل أيضاً المنظمات الدولية ومعاهد البحوث والأوساط الأكاديمية. لتحقيق هذه الغاية يخطط البروفيسور جاستورن لبناء علاقة عمل قوية مع الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية (ICC) ولجنة القانون الدولي (ILC) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) والمنظمات الإقليمية مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) والاتحاد الأفريقي ومجموعة شرق أفريقيا (ECA) ومنظمة التعاون الاقتصادي (ECO) ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC). كما يأمل أيضاً بزيادة مجال التعامل مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات الإقليمية وكذلك المؤسسات الوطنية. ويمكن لهذه الشراكات أن توجه الالتزامات والإجراءات، ويعتمد نجاحها على تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة. من أجل تحقيق هذه الأهداف، فقد شارك بنشاط في الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف مع البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء والدول غير الأعضاء والمنظمات الدولية.

106. تشمل التعهدات الموضوعية التي تم اتخاذها منذ توليه مهام منصبه إتمام "الدراسات الخاصة" عن "القانون الدولي في الفضاء الافتراضي" و "مشروعية الاحتلال الإسرائيلي طويل المدى للأراضي الفلسطينية المحتلة والممارسات الاستعمارية بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني"، والاجتماع الثاني لفريق العمل المفتوح العضوية للقانون الدولي في الفضاء الافتراضي. في غضون ذلك، واصلت الأمانة العامة تحديث وتحسين خدمات المؤتمرات المقامة إلى الدول الأعضاء، ويتضمن ذلك استخدام تقنيات جديدة لتحسين توقيت ونوعية الوثائق ثنائية اللغة والتحديث المنتظم لموقعها الرسمي.

107. إنه يهدف إلى البناء على مبادرات أسلافه اللامعين مما يعزز آكو لكي تخدم الدول الأعضاء بشكل أفضل. كما ألقى الأمين العام محاضرات في الندوات والمؤتمرات والتي ساعدت بشكل كبير في زيادة وضوح صورة المنظمة، وهذا يشمل محاضراته في الهند وجمهورية الصين الشعبية واليابان. وعلاوة على ذلك، فقد بدأ إجراءات تبسيط وترشيد هيكل عمل الأمانة العامة وبدأ بمراجعة الألقاب والوصف الوظيفي للقواعد الإدارية القائمة. وتشمل المبادرات الإدارية المنفذة نظم الإدارة الفعالة لتحسين الشفافية والمساءلة ضمن المنظمة مثل تقارير العمل الشهرية وتقييم أداء الموظفين.

108. إن مساهمة آكو تجاه التطوير التدريجي وتدوين القانون الدولي وسيادة القانون في الشؤون الدولية حتى الآن كبيرة جداً. احتفلت آكو، والتي هي نتيجة ملموسة لمؤتمر باندونغ، بالذكرى السنوية الستين في عام 2016. وهذا يوفر فرصة

جديدة لإحياء روح باندونغ للتضامن بين الدول الآسيوية الإفريقية، والعمل على تحسين شعوب المنطقتين، وعلى مستوى أكبر المساهمة في رفاهية الإنسانية والبشرية. وتعزيزا لهذا الهدف والمهام والأغراض المنصوص عليها في النظام الأساسي للمنظمة، يود الأمين العام أن يؤكد من جديد التزامه لخدمة الدول الأعضاء في سعيها إلى ضمان التطوير العادل للقانون الدولي.

خطة الفعاليات المؤقتة لل2017م - 2018م على أساس التفويضات المستلمة خلال الدورة السنوية الخامسة والخمسون،

2016

رقم	البرنامج	الشهر - السنة
1.	برنامج بناء القدرات في مجال القانون الدولي لموظفي الخدمة المدنية الفلسطينيين ³	أب / أغسطس - أيلول / سبتمبر 2017م
2.	برنامج التدريب حول منظمة التجارة العالمية، قانون الاستثمار الاقتصادي	تشرين الأول / أكتوبر و تشرين الثاني / نوفمبر 2017م
3.	ندوة حول قانون اللاجئين	كانون الأول / ديسمبر - كانون الثاني / يناير 2018م
4.	بناء القدرات عن قانون البحار (سيتم تحديد المنطقة الاهتمام بالضبط في وقت لاحق)	شباط / فبراير - آذار / مارس 2018م
5.	برنامج تدريب حول القانون الدولي الخاص	(يُحدد لاحقاً)
6.	برنامج بناء القدرات في مجال القانون عن المنظمات الدولية	(يُحدد لاحقاً)
7.	ندوة حول قانون الملكية الفكرية	(يُحدد لاحقاً)

- سيتم وضع اللمسات الأخيرة على التواريخ والمدة الدقيقة و السمات / المواضيع المحددة في الوقت المناسب.
- يمكن إضافة برامج إضافية اعتماداً على التفويضات المستلمة خلال الدورة السنوية السادسة والخمسون، 2017م.

³ بناء على الطلب، يمكن تمديد البرنامج نفسه إلى الدول الأعضاء الأخرى، وسيتم ذلك وفقاً للترتيبات بين المنظمة والدولة العضو المعنية.

الملحق الثاني

مشروع الأمانة

AALCO / RES / DFT / 56 / ORG 1

5 أيار / مارس 2017م

تقرير الأمين العام عن المسائل التنظيمية والإدارية والمالية

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية في دورتها السادسة والخمسين

إشارة إلى مهمات وأهداف المنظمة كما هو منصوص عليه في المادة 1 من النظام الأساسي لألكو،

تم دراسة تقرير الأمين العام عن المسائل التنظيمية والإدارية والمالية عملاً بالقانون 20 (7) من النظام القانوني الوارد في الوثيقة رقم 1 / ORG / 56 / NAIROBI / 2017 / AALCO،

تم الاستماع مع التقدير للبيان الاستهلاكي للأمين العام بشأن تقرير الأمين العام عن المسائل التنظيمية والإدارية والمالية،

كما تم الاستماع أيضاً باهتمام وتقدير شديدين لتصريحات رؤساء وفود الدول الأعضاء في ألكو بشأن تقرير الأمين العام،

مع الإقرار بالحاجة إلى المضي قدماً بروح مؤتمر باندونغ في العصر الحالي الذي شهد العديد من التحديات القانونية الدولية لدول آسيا وأفريقيا،

وتقديرًا للجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز أنشطة المنظمة وتنفيذ برنامج عملها كما تم إقراره في دورتها السنوية الخامسة والخمسون التي عقدت في نيودلهي (المقر الرئيسي)، الهند خلال الفترة من 17-20 أيار / مايو 2016

بالإضافة إلى تقدير الممارسة المستمرة نحو ترشيد برنامج عملها، بما في ذلك دراسة بنود جدول الأعمال خلال دوراتها السنوية،

ومع التأكيد من جديد على تفويض إعلان بوتراجايا على تنشيط وتعزيز المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية، وخطة العمل كما هو موضح في الوثيقة رقم AALCO / ES (NEW DELHI) /2008/ORG.1 المعتمدة في الدورة الاستثنائية من قبل الدول الأعضاء ألكو والتي عُقدت في 1 كانون الأول / ديسمبر 2008، في نيودلهي (المقر الرئيسي)، الهند،

مع الترحيب بجمهورية فيتنام الاشتراكية بوصفها الدولة العضو السابع والأربعين في المنظمة،

والترحيب أيضاً بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتنشيط وتعزيز ألكو،

مع الإشارة إلى الارتياح لزيادة التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية الأخرى،

1. وتوافق على خطة عمل المنظمة على النحو المبين في تقرير الأمين العام، وتحت الدول الأعضاء على تقديم دعمها الكامل لتنفيذ خطة العمل تلك؛
2. تشجع الدول الأعضاء على تقديم تبرعات لدعم أنشطة بناء القدرات في إطار خطة العمل المعتمدة في المنظمة؛
3. تطلب إلى الأمين العام أن يواصل جهوده ويستكشف السبل والوسائل لتوسيع عضوية المنظمة في آسيا - أفريقيا، لزيادة تمثيل من الدول الإفريقية ودول آسيا الوسطى على وجه الخصوص.
4. تطلب إلى الأمين العام أن تناقش مع الدول الإفريقية الأعضاء لتفويض مسؤول كبير واحد على الأقل إلى الأمانة العامة بصفة مساعد الأمين العام أو نائب الأمين العام؛
5. تطلب إلى الأمين العام أن يناقش مع الدول العربية الأعضاء لتفويض أحد كبار المسؤولين إلى الأمانة العامة كمساعد الأمين العام أو مدير للإشراف وحدة اللغة العربية بشكل رئيسي،
6. كما تطلب أيضاً من الدول الأعضاء، لتشجيع الدول غير الأعضاء في علاقاتها الثنائية للانضمام إلى ألكو.

7. **تفويض الأمانة** لإعداد مراجعة جدول الاشتراكات المقررة الحالية، وتقديم توصيات بناء على هذه المراجعة لنتم دراستها من قبل ضباط اتصال، وبعد ذلك تقديمها إلى الدورة السنوية لدراستها والموافقة عليها. و

8. **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن أنشطة المنظمة في الدورة السنوية السابعة والخمسين.